الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.30

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
20 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوديلكا (نائب الرئيس) ..... (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع)

(ب) دور المرأة في التنمية (تابع)

(ج) تنمية الموارد البشرية (تابع)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(أ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

(ب) كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-60369 (A)

البند ٥٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(د) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (تابع)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

البند ٥٥ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

نظرا لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوديلكا (الجمهورية التشيكية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٥٦ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع) (A/60/79 و 111، و A/C.2/60/3)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)** (تابع) (A/60/84، 115 و 314)

(ب) **دور المرأة في التنمية** (تابع) (A/60/162)

(ج) **تنمية الموارد البشرية** (تابع) (A/60/318)

١ - **السيد بونديني** (سان مارينو): قال إنه رغم الاتفاق الواسع النطاق على ضرورة القضاء على الفقر وتكريس موارد ضخمة لتحقيق هذا الغرض، هناك شك يحيط بتحقيق ما له صلة بذلك من الأهداف الإنمائية للألفية. والنمو الاقتصادي وحده لا يكفي للقضاء على الفقر. ومن بالغ الأهمية للبلدان النامية أن تنشئ إطارا قانونيا فعالا للعمل والضمان الاجتماعي بغية تحسين نوعية العمالة الحالية والتخفيف من مشكلة العمالة الناقصة، مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة لإنشاء وظائف جديدة وتطوير المشاريع التجارية الصغيرة. وينبغي تكريس موارد كافية للتعليم والتدريب المهني بغية ضمان إنتاجية أكبر وأجور أفضل، كما ينبغي إزالة العقبات الثقافية بغية ضمان الوصول الكامل للمرأة إلى سوق العمل.

٢ - وأضاف أن مقدار الموارد التي يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تكرسها للقضاء على الفقر في البلدان النامية يعتمد على الحالة الاقتصادية لكل بلد متقدم النمو. وكثير من البلدان الصناعية، وبخاصة في غرب أوروبا، يواجه ظروفا اقتصادية صعبة، بل إن بعضها يعاني من قلاقل اجتماعية لم يسبق لها مثيل. وإذا زادت البطالة في البلدان المتقدمة النمو بسبب تخفيض العوائق التجارية وغيرها من الامتيازات الممنوحة للبلدان النامية، فستكون الأولوية في البلدان المتقدمة النمو لرعاية أفقر قطاعات مجتمعاتها. وفضلا عن ذلك، تزيد نسبة المسنين في سكان البلدان المتقدمة النمو، مما يسفر عن زيادة تكلفة الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية.

٣ - وأردف قائلا إنه يجب تحقيق توازن لا يحرم أفراد الأمم الثرية من رفاههم، ويشجع حكومات البلدان النامية الأكثر نجاحا على توزيع ثرواتها الجديدة على نحو أكثر عدلا وفعالية بين مواطنيها، وبخاصة النساء، وعلى كفالة انتفاع الأفراد في أقل البلدان نموا بالقيادة الديمقراطية الصريحة التي تخرجهم من الفقر.

٤ - **السيد سنوسي** (تونس): أشار إلى أن تقرير الأمين العام عن الدور المركزي للعمالة في القضاء على الفقر (A/60/314) يقتصر على السياق الوطني ولا يثير الجوانب المتصلة بالهجرة والتجارة فيما يتعلق بالعمالة أو بهجرة ذوي الكفاءة، بما لذلك من آثار ضارة على البلدان النامية.

٥ - وقال إن هناك حاجة إلى الاستثمار في القطاعات ذات العمالة المكثفة مثل الزراعة بغية تخفيض الفقر والتهميش في الريف. والاستثمار في الاقتصاد الريفي خيار استراتيجي يؤثر بشكل مضاعف على الإنتاج ودخل المزارع والأمن الغذائي، فضلا عن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، إلا أن تلك الاستراتيجية تتطلب الموارد المالية اللازمة وضمان الوصول إلى الأسواق.

٦ - وأضاف أن انعدام الأمن متأصل في الفقر، وبالتالي فإن عدم وجود إمكانيات حقيقية لتحقيق التنمية يسفر عن مخاطر مستمرة للقلاقل الاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء العالم. والفقر من أعراض البيئة العالمية التي تنتشر فيها عدم المساواة، وتتطلب محاربة الفقر تحالفا عالميا يرتكز على تقاسم المسؤولية والتعاون والتضامن.

٧ - ومضى يقول إن المساعدة الإنمائية الرسمية تحفز التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث أن التنمية عملية طويلة الأمد تتطلب تعبئة الموارد المالية والبشرية والتقنية الطويلة الأجل التي تتجاوز قدرات بلدان كثيرة. وموارد التمويل المبتكرة تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكفل المجتمع الدولي تشغيل صندوق التضامن العالمي الذي أنشأته الجمعية العامة.

٨ - ونبه إلى أهمية التجارة بالنسبة لتمويل التنمية ومكافحة الفقر. وينبغي أن يكون البعد التنموي جوهر المفاوضات التجارية، وفقا لبرنامج الدوحة الإنمائي، كما ينبغي جعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر عدلا وانفتاحا، مع الأخذ في الاعتبار بالأولويات التجارية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا.

٩ - وأوضح أنه ينبغي بذل الجهود الرامية إلى تدعيم قدرة البلدان النامية على إدارة ديونها حيث يعتمد النمو والتنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الاحتفاظ بمستويات ثابتة للديون. وينبغي أن يعين المجتمع الدولي آلية تسمح بإلغاء الديون أو تخفيضها من دون الإضرار باستقرار المؤسسات المالية الدولية.

١٠ - **السيد باجا** (الفلبين): أشار إلى تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن السنة الدولية للأرز - ٢٠٠٤ (A/C.2/60/3)، فقال إن الجهود المتضافرة لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية قد ساعدت على التوعية بشأن الدور الجوهري للأرز في توفير الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وقد أدت هذه الجهود أيضا إلى زيادة الدعم فيما يتعلق بوضع نظم دائمة للإنتاج الذي يرتكز على الأرز، مما يشكل مقومات أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية.

١١ - وأضاف أنه أثناء السنة الدولية للأرز كثفت الفلبين جهودها الرامية إلى تعزيز زيادة فعالة ومستدامة في الإنتاج الذي يرتكز على الأرز وتوفير الإرشاد لتحقيق تلك الزيادة بوصفها وسيلة من وسائل المحافظة على حصول البلد على كفايته من الأرز والتصدي لتحديات الأمن الغذائي. ومع ذلك، فمن المطلوب بذل جهود دولية مستمرة لمعالجة الجوانب الكثيرة لتعزيز إنتاج الأرز، حيث يمكنه أن يقوم بدور حيوي في ضمان الأمن الغذائي العالمي.

١٢ - ومضى يقول إن معظم الأفراد الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية والبالغ عددهم أكثر من ٨٠ مليون نسمة يعيشون في مناطق تعتمد على إنتاج الأرز لأغراض الغذاء والدخل والعمالة. وتزداد أهمية التركيز على الزراعة المستدامة للأرز نظرا لزيادة سكان العالم وما يصاحب ذلك من طلب متزايد على الأرز. ومن شأن زراعة الأرز على النحو الواجب وإنتاجه بصفة مستديمة أن يحدا بدرجة كبيرة من الفقر والضرر البيئي، إلا أن نمو الإنتاج يتدهور نظرا للاستخدام التنافسي للأراضي وموارد المياه، والعائد الاقتصادي المنخفض، والمعدلات المرتفعة لخسائر ما بعد الحصاد، وتزايد النقص في العمالة، والقيود المؤسسية، وتلوث البيئة.

١٣ - واختتم كلامه قائلا إن معظم القوة العاملة في العالم يعمل في القطاع الزراعي، كما أن البلدان النامية تضم ثلاثة أرباع العاملين الفقراء. وكان من شأن السنة الدولية للأرز أن تنجح إذا أصبح هناك قدر أكبر من الأرز المتاح الذي يتمكن الفقراء في الحضر والريف من الحصول عليه بثمن معقول، وإذا زادت دخول المزارعين، وإذا أتيحت فرص إضافية للعمالة الريفية.

١٤ - **السيد غوناسيكيرا** (سري لانكا): قال إنه رغم أن سري لانكا تعالج الآن النكسات الناتجة عن أمواج تسونامي

عام ٢٠٠٤، فإنها تثق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد لها. وتعطي الحكومة الأولوية القصوى للتعليم والصحة، إلا أن الفقر ما زال يشكل تحديا رئيسيا، كما تجري إعادة تنظيم المبادرات الإنمائية بغية تقليل التفاوتات الاقتصادية – الاجتماعية.

١٥ – وأضاف إن الفقراء يمثلون مجموعة من الموارد البشرية التي تتحلى بقدرات عظيمة، شريطة الوفاء باحتياجاتهم الأساسية وتعبئتهم لتحقيق نمو اقتصادي. وقد اعتمدت الحكومة سياسات هامة، وكانت تحاول بشكل خاص أن تحسن رفاه ودخول الفقراء في الريف من خلال اتخاذ نهج تنموي نابع من المجتمع المحلي، حيث أن الحكومة ترى أنه ينبغي للفقراء أنفسهم أن يشاركوا في وضع حلول لمشاكلهم.

١٦ – ومضى يقول إن كثيرا من البلدان النامية اتبعت سياسة الاقتصاد المفتوح بافتراض أن زيادة التجارة، بدلا من المعونة، من شأنها أن تولد التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تشكل الحواجز التجارية عقبة في سبيل الإنعاش والنمو. وبالتالي فمن شأن الوصول إلى الأسواق بشروط ميسرة أن يؤثر تأثيرا كبيرا على تخفيض الفقر وتكوين الثروات. وفضلا عن ذلك، ما زال عبء الدين يثقل اقتصادات البلدان النامية، ويجب إحراز تقدم كبير أثناء الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١٧ – وذكر أن سري لانكا تشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة، كما أنها انتخبت عام ١٩٦٠ أول امرأة لتكون رئيسة دولة. ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء ٩٧ في المائة، ويزيد عدد الفتيات عن الفتيان في جميع مستويات النظام التعليمي، كما يجري تمثيل المرأة على نحو جيد في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وقد صدر توجيه حكومي بضرورة احتواء جميع البرامج الحكومية على عنصر جنساني وبوجوب تقييم الأثر الجنساني لكل برنامج.

١٨ – **السيد تشيا** (سنغافورة): قال إنه لما كان الشعب هو المورد الطبيعي الوحيد في سنغافورة، فقد استثمر البلد استثمارا كبيرا في التعليم والتدريب. وتؤمن سنغافورة أن التعليم ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتزويد شعبها بالمهارات اللازمة للتصدي للتحديات التي يواجهها في مكان عمله وللإسهام في التنمية الوطنية. وتتعاون الهيئات الحكومية تعاونا وثيقا مع القطاع الخاص والنقابات العمالية وأصحاب المصالح الآخرين لتأكيد المهارات التي تتطلبها مخططات التنمية الاقتصادية الوطنية ولترجمة تلك المهارات إلى أهداف للمؤسسات التعليمية. والشراكة الوثيقة بين الصناعة والتعليم تتجلى في كيفية تطور اقتصاد البلد ونظامه التعليمي على مر السنين. وبالتحول في أوائل السبعينات إلى التصنيع الموجه صوب التصدير، جرى الاهتمام بالتدريب التقني والمهني، كما جرى الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا في الثمانينات والتسعينات.

١٩ – وأضاف أنه مع ذلك، فإن التغيرات التكنولوجية السريعة والمنافسة الشديدة نتيجة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتزايد العولمة والتحرير الاقتصادي شكلت تحديات جديدة تصدت لها سنغافورة باستراتيجية متجددة لتنمية الموارد البشرية بعد إجراء مشاورات على نطاق واسع مع جميع الأطراف المعنية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة شعب سنغافورة على الاحتفاظ بأهميته وقدراته في الاقتصاد الجديد الذي يرتكز على المعرفة عن طريق تشجيع البرامج التعليمية على الاهتمام بالتعليم المستمر للمهارات الحياتية وبرامج إعادة التدريب.

٢٠ – ومضى يقول إن سنغافورة انتفعت في وضع استراتيجيتها لتنمية الموارد البشرية بالمساعدة التقنية التي

قدمتها البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية. ولما كانت سنغافورة ترى أن عليها أن تقدم إسهاما مقابل ذلك، فإن المساعدة التقنية التي تهدف إلى التدريب وزيادة المهارات تشكل الهدف الجوهري لبرنامجها للتعاون الدولي، وقد تلقى أكثر من ٠٠٠ ٣٨ موظف حكومي من ١٦١ بلدا ناميا التدريب في سنغافورة منذ عام ١٩٩٣. ورغم أنه لا يمكن تطبيق جميع خبرات سنغافورة، فإن المبادئ والنهج والمؤسسات المعتمدة جديرة بالدراسة، بل ويمكن تطبيقها على بلدان أخرى.

٢١ - **السيد مودا** (ماليزيا): قال إنه لم يتحقق إلا القليل رغم جميع الالتزامات الدولية التي قطعت مؤخرا والوعي العالمي بضرورة مكافحة الفقر. وتقع مسؤولية القضاء على الفقر على الحكومات الوطنية بالدرجة الأولى، إلا أنها تحتاج إلى دعم النظام الدولي. ويتطلب النمو الاقتصادي الإيجابي بيئة مؤاتية وملائمة. ومن شأن الوصول إلى الأسواق والاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعدا على تعزيز النمو الاقتصادي وتوليد العمالة المنتجة.

٢٢ - وأضاف أن النمو والعدالة كانا دائما القوة الدافعة وراء التخطيط الإنمائي في ماليزيا، مع التأكيد على الجهود الرامية إلى دعم فرص إدرار الدخل. وقد أدركت ماليزيا دائما الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر وضرورة اتخاذ نهج عملية ومتكاملة للقضاء على الفقر بفعالية. ويجري تقسيم خطط ماليزيا الإنمائية إلى سياسات وطنية أساسية، وخطط رئيسية قطاعية وصناعية ويبلغ مؤشر الفقر الآن في ماليزيا أقل من ٥ في المائة، وستركز سياساتها الإنمائية في السنوات القادمة على تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى صفر في المائة بحلول عام ٢٠٠٩. وقد نص تقرير الأمين العام عن الدور المركزي للعمالة في القضاء على الفقر (A/60/314) على أنه لا يمكن القضاء على الفقر بدون التركيز على القطاع الزراعي، وقد اتخذت ماليزيا خطوات محددة لزيادة دخل من يعملون في ذلك القطاع.

٢٣ - ومضى يقول إن الحكومة تقدم أيضا المساعدات المالية لكي تمكن أطفال الفقراء من متابعة تعليمهم إلى المستوى الجامعي، لأن المستوى الأعلى من التعليم سيساعدهم على الحصول على وظيفة أفضل. وتدرك ماليزيا أيضا أنه يجب القضاء على الفساد، وتحسين نظام تقديم الخدمات العامة بغية الارتقاء بالكفاءة والإنتاجية والإسهام في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

٢٤ - وأوضح أنه رغم الجهود الوطنية فما زالت هناك حاجة إلى المساعدة التقنية الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون بغية تحرير الموارد التي يمكن توجيهها صوب القيام بأنشطة تستهدف القضاء على الفقر.

٢٥ - **السيد البدر** (قطر): قال إنه رغم أن التنمية العالمية أحرزت تقدما لم يسبق له مثيل منذ الخمسينات، هناك عدد كبير من دول العالم الثالث تعاني من الركود الاقتصادي، كما أن هناك عددا كبيرا من الأفراد، وبخاصة في المناطق الريفية، يعانون من الفقر والجوع والعوز. وفي أعقاب قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، التزمت الحكومات بتقديم المساعدات إلى سكان الريف كجزء من الجهود الرامية إلى تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ووسيلة الحد من الفقر هي الأخذ باستراتيجيات للتنمية المستدامة تتضمن الاستثمار في المناطق الريفية والخدمات الاجتماعية. ومن شأن تدني الإنتاج الغذائي للفرد في البلدان النامية أن يستمر ما لم يجر توفير فرص أفضل للحصول على الأراضي ورأس المال والائتمان والتدريب والتكنولوجيا.

٢٦ - وأضاف إن الفقر يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة. وقد بين تقرير الأمين العام أن نصف عدد الأفراد الذين يعيشون

في فقر في الوقت الحالي هم في سن العمل، وأن أغلبية من يعملون في البلدان النامية يعيشون تحت عتبة الفقر، وهي دولاران يوميا. ومن الضروري أن تهتم سياسات تخفيض الفقر بتهيئة الوظائف وتحسين المهارات. وتواجه النساء في المناطق الريفية أعباء خاصة بسبب دورهن الإنجابي وافتقارهن إلى الحصول على قدم المساواة على الموارد والعمالة المدفوعة الأجر والتعليم ومراكز صنع القرار.

٢٧ - وأضاف أن الأمين العام أشار في تقريره عن تنمية الموارد البشرية (A/60/318) إلى أن الهروب من فخ الفقر يتطلب الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والموارد البشرية التي لا يمكن للبلدان النامية أن تضطلع به دون مساعدة دولية. وتطالب قطر الدول المتقدمة النمو الأعضاء في الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بزيادة استثماراتها في البلدان النامية، وبخاصة في المناطق الريفية. وترجو قطر أن يجري التأكيد من جديد في المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية على اهتمام جولة الدوحة بحرية التجارة في الأسواق الزراعية وإزالة جميع الحواجز التي تعوق صادرات الدول النامية والأقل نموا. ومشاركة المجتمعات الريفية مشاركة كاملة وعادلة في التنمية العالمية شرط مسبق لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٢٨ - **السيد دال أوليو** (مراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): أشار إلى تقرير الأمين العام (A/60/318)، قائلا إن المنظمة ظلت تعمل على نطاق واسع طيلة سنوات عديدة فيما يتعلق بأثر هجرة العمالة الماهرة والأفراد الحاصلين على التعليم العالي، مما يمثل الطبيعة المعقدة والمتضاربة للعلاقة بين الهجرة والتنمية.

٢٩ - وأضاف أن هجرة العمال المهرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو لم تكن دائما ظاهرة سلبية، فالبلدان التي يكثر فيها عدد السكان وتكون قاعدة الموارد البشرية فيها عريضة ومرنة يمكن أن تعوض من يخرجون منها. وفي هذه الحالات، تمثل هجرة ذوي الكفاءة كثرة هؤلاء الأفراد والمنافع التي تعود منهم، مثل التحويلات ومجموعة واسعة النطاق من الموارد التي تعوض إلى حد كبير الخسائر فيما يتعلق بالاستثمار في التعليم والتدريب. ومع ذلك، ففي البلدان التي يقل فيها رأس المال البشري ولا تتمكن من تعويض الخسائر التي تتكبدها فيما يتعلق بأكثر عمالها مهارة، تشكل هذه التدفقات إلى الخارج عقبة رئيسية في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي.

٣٠ - ومضى يقول إنه يمكن بلدان المنشأ والمقصد أن تتعاون تعاونا فعالا، بمساعدة المنظمات الدولية، لكي تخفف الآثار السلبية لهجرة العمال المهرة. ويضطلع المغتربون أو ''الشتات'' بدور هام في هذه الشراكات ويستحقون تشجيع ودعم الجهود التي يبذلونها بغية الاحتفاظ بالروابط مع بلدان المنشأ من خلال الشبكات البشرية والمالية. وقد أنشأت المنظمة الدولية للهجرة برامج عديدة لتعزيز هذه الروابط، مما يدعم تحرك الأفراد والموارد الذي يترجم بالتالي إلى عوائد واستثمارات، فضلا عن إنشاء مشاريع فردية صغيرة وخلق فرص للعمل.

٣١ - وأوضح أن هناك اهتمام متزايد بالتعاون بين بلدان المنشأ والمقصد. والأطر الإقليمية والمشاورات الإقليمية والأقاليمية بشأن قضايا الهجرة تتيح أيضا مزيدا من الفرص في هذا الصدد. وتشارك المنظمة الدولية للهجرة مشاركة كاملة في الجهود الدولية الجارية لتحويل هجرة ذوي الكفاءة إلى كسب للعقول من خلال نقل المعرفة والمهارات والتكنولوجيا وغرسها في بلدان المنشأ.

٣٢ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الذين هم أعضاء أيضا في الأمم المتحدة، فقال إن منطقة الكاريبي من المناطق التي تحتاج إلى تحسين في مجال مكافحة الفقر المدقع والجوع. ومعدل النمو الاقتصادي غير كاف لتحقيق تقدم ملحوظ، إلا أنه رغم ضعف بلدان هذه المنطقة فيما يتعلق بالتجارة والبيئة والصحة، فإنها تدرك مسؤوليتها عن العمل على تحقيق التنمية فيها وتحسين الظروف المعيشية لشعوبها. ومن الواجبات الأدبية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع، وترحب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بمختلف مبادرات المانحين الرامية إلى تحديد مواعيد نهائية لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٣ - وأعرب عن اعترافه بإسهام الائتمانات الصغيرة في مكافحة الفقر، قائلا إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تواصل الدعوة إلى إقامة شركات تستهدف توفير إمكانية أكبر لحصول أفقر القطاعات على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير.

٣٤ - ومضى يقول إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أشار إلى القضاء على الفقر بين النساء بوصفه جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات تخفيف حدة الفقر. وما زالت المرأة الكاريبية محرومة، وينبغي إتاحة فرص أكبر لها للحصول على التعليم والتدريب على المهارات والرعاية الصحية والوظائف، فضلا عن فرص تحسين ظروفها المعيشية.

٣٥ - وأوضح أن الفقر يتسم بصفة عامة في منطقة البحر الكاريبي بالتفاوت الكبير بين الدخول ويتصل بالارتفاع الكبير في معدل البطالة. ويشكل التعليم أداة حاسمة، كما أن زعماء المنطقة يبذلون قصارى جهدهم لتوفير إمكانيات الوصول العامة إلى جميع مستويات التعليم ورفع المستويات التعليمية. واعترف أيضا بالدور المركزي للعمالة في القضاء على الفقر، والحاجة إلى استمرار الاستثمار في التنمية الطويلة الأجل للموارد البشرية، وتأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهجرة ذوي الكفاءة على ندرة الموارد البشرية في هذه المنطقة.

٣٦ - وأضاف أن الآثار السلبية للعولمة ما زالت توسع نطاق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، مما يزيد من التفاوتات في الدخل والفرص المتاحة. وقد فتحت الحكومات في منطقة البحر الكاريبي أسواقها وحرصت على سلامة الإدارة وشجعت نقل التكنولوجيا في محاولة منها لتحويل العولمة وتحرير التجارة إلى عاملين إيجابيين.

٣٧ - وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تلاحظ مع الرضا تصميم زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على ضمان التحقيق الكامل في الوقت المناسب للأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية. وضرورة العمل على القضاء على الجوع والفقر في العالم، وعلى توفير الظروف المعيشية اللائقة والإنسانية تتجلى بصورة أكثر إلحاحا في هذا الزمن الذي يتسم بالتكنولوجيا المتقدمة ومستويات المعيشة المحسنة.

٣٨ - **السيد أتيانتو** (إندونيسيا): قال إنه من الضروري اتخاذ إجراءات عملية لمتابعة المبادرات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ولرصد تنفيذها.

٣٩ - وأوضح أنه رغم مسؤولية حكومات البلدان النامية عن تنمية بلدانها، بناء على الظروف والسيادة والأولويات الوطنية، فمن شأن جهودها أن تذهب هباء إن لم يكن هناك وجود لصوت فعال وقوي فيما يتعلق بالاقتصاد وصنع القرار ووضع المعايير على الصعيد الدولي. ويجب الالتزام بنظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والعدالة وعدم التمييز

ويستند إلى قاعدة ويمكن التنبؤ به. وسيسهم المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في عدد من المجالات التي من شأنها أن تساعد البلدان النامية على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة.

٤٠ - وسلط الضوء على أهمية الهجرة ونقل التكنولوجيا، وكرر الإعراب عن التزام إندونيسيا بالقضاء على الفقر. وأضاف أنه لدى الحكومة خطة لدعم الأداء الاقتصادي وتعزيز تنمية الاقتصاد والزراعة في الريف من أجل تخفيف حدة الفقر. وتنفذ الحكومة أيضا استراتيجية لصالح الفقراء تستهدف تحقيق النمو وتوفير العمالة. وتخفيض الحكومة الدعم المقدم للنفط ووفّر أرصدة لإعانات نقدية ربع سنوية لمساعدة الفقراء. ويجري أيضا تعزيز الائتمان الصغير والقضايا الجنسانية ومكافحة الفساد.

٤١ - واختتم كلامه قائلا إن إندونيسيا تواصل معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الأخرى في نطاق التعاون بين بلدان الجنوب من خلال مختلف الآليات الإقليمية والأقاليمية ومن خلال الترتيبات الثلاثية بالتعاون مع المجتمعات المانحة.

٤٢ - **السيد أحمد** (منظمة السياحة العالمية): قال إن تحويل منظمة السياحة العالمية إلى وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة اعتراف آخر بقدرة السياحة على الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يمكن أن يظل أصحاب المصالح غير مبالين بمسألة الفقر. وعلاوة على ذلك، هناك ما يثبت أن الأشكال المستدامة للسياحة تنتشل أفرادا كثيرين من الفقر.

٤٣ - ووضح الدور الاقتصادي الذي تلعبه السياحة في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، فقال إن البلدان النامية تحصل على ١٩,٣ في المائة من إجمالي المتحصلات الدولية من السياحة. وتشكل السياحة الصادرات الأساسية في ثلث البلدان النامية برمتها، كما أن السياحة تدر دخلا أجنبيا رئيسيا لأقل البلدان نموا. وفضلا عن ذلك، كان نمو السياحة الدولية في العالم النامي أسرع منه في البلدان ذات الدخل المرتفع، وبخاصة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣.

٤٤ - وأضاف أن السياحة من الصناعات القليلة التي تتفوق فيها البلدان النامية تفوقا نسبيا على البلدان المتقدمة النمو. ويوضح التوسع الكبير في أنشطة السياحة، حتى إلى الجهات المعزولة، والصلات الهامة للسياحة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كيف تتناسب السياحة بشكل خاص مع تلبية احتياجات الفقراء. وعلاوة على ذلك، ترتكز السياحة بشكل كبير على كثافة اليد العاملة، كما أنها لا تتطلب إلا قدرا ضئيلا من التدريب، في حين أنها توفر عملا للجميع، بما فيهم النساء والصغار. والعوائق القائمة في وجه إنشاء مشاريع تجارية صغيرة جديدة عوائق بسيطة جدا، وقد أدى ذلك إلى قيام منظمة السياحة العالمية بإجراء البحوث عن الدور الذي يمكن أن يقوم به التمويل الصغير في تنمية المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالي السياحة والتنمية في المناطق الفقيرة.

٤٥ - وقال إنه مع ذلك فالحد من الفقر من خلال السياحة لن يحدث تلقائيا، حيث أنه يتطلب الالتزام الصارم من جانب الزعامة السياسية القوية والقطاع الخاص بالوفاء بمسؤوليتهما الاجتماعية إزاء البلدان التي يقصدها السياح، وإزاء المجتمعات المحلية والعمال. وفي مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة طرحت منظمة السياحة العالمية مفهوم السياحة المستدامة كأداة للقضاء على الفقر.

٤٦ - واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي أن تدرج ا لحكومات تنمية السياحة المستدامة في الورقات الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر، كما جرت التوصية بذلك في الإعلان المتعلق بالسياحة والأهداف الإنمائية للألفية، اللذين اعتمدا عشية

مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقد استرعى الإعلان الانتباه أيضا إلى الدور الجوهري للسياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي غيرها من الاقتصادات النامية التي تعتمد على السياحة.

٤٧ - **السيد واغل** (نيبال): قال إنه لما كان الحد من الفقر قضية متعددة الأبعاد، فلا بد من معالجتها بأسلوب مترابط وعلى جميع المستويات الجغرافية، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية وأقل البلدان نموا.

٤٨ - ومضى يقول إن القضاء على الفقر ما زال الهدف الوحيد للخطة الحالية لبلده فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية؛ وتهتم هذه الخطة بالنمو الاقتصادي العريض القاعدة، والتنمية الاجتماعية القطاعية، والاندماج الاجتماعي مع البرامج التي تستهدف إتاحة الوظائف، والإدارة السديدة من خلال الخدمة العامة الفعالة ومشاركة المجتمع المحلي ولامركزية الحكومة. ويجري التركيز على سياسات محورها الناس وتوزيع عادل للفرص والمنافع، وبرامج للقضاء على التفرقة بين الجنسين، مما يضع نيبال على طريق تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فالتفاوتات بين سكان الريف والحضر قائمة، كما أن الأنشطة الإرهابية تقوض الجهود الإنمائية. وهناك برنامج لزيادة الأمن البشري والقضاء على الفساد ومعالجة القضايا المتعلقة بذلك.

٤٩ - وأشار إلى تصميم برنامج طويل الأجل لتعزيز قطاع الزراعة، الذي كان يتسم بقلة الإنتاجية ونقص العمالة، كما أشار إلى إنشاء مصرف للأراضي يخصص أراض للفلاحين غير الملاك وللعمال المسترقين الذين جرى تحريرهم بغية تعزيز الاستعمال المنتج للأراضي الزراعية. وتهيئ الحكومة وظائف داخل البلد، كما تسعى إلى إيجاد فرص للعمل في الخارج. وما زالت فرص العمل في الخارج عنصرا أساسيا لسياسة العمالة في نيبال، حيث أن التحويلات من الشباب النيباليين تدعم الاقتصاد وتوفر مصدرا بديلا لدخل الأسر المعيشية.

٥٠ - وأضاف إلى أنه مع ذلك، لا تستطيع البلدان الفقيرة أن تعالج الفقر بمفردها، بل تتطلب المزيد من المعونة، وتخفيف الدين، ودعم بناء القدرات، ونظام تجاري عادل متعدد الأطراف بغية تحفيز النمو. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى استبدال الحلقة المفرغة للتخلف والبطالة والعنف بحلقة فعالة للسلام والتنمية والعمالة المنتجة، وإلى عودة القطاعات الاقتصادية بالفائدة على العاملين من الفقراء. وقد أدى إلغاء حصص الملابس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى انخفاض صادرات نيبال من الملبوسات، التي تشكل مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي، بنسبة ٣٩ في المائة، وإلى إغلاق ما يزيد على ٦٠ من صناعات الملبوسات، مما أدى إلى فقدان ٠٠٠ ٥٠ وظيفة.

٥١ - ومضى يقول إن البلدان الفقيرة تحتاج إلى فتح أسواق في المجالات التي تتفوق فيها تفوقا نسبيا، كما أنها تحتاج إلى نقل التكنولوجيا وإلى المزيد من مساعدات التمويل الموجهة إلى التعليم والتدريب المهني. وينبغي السماح للفائض من عمالها غير المهرة وذوي الأجور المنخفضة بالتحرك عبر الحدود من أجل انتشال أسرهم من الفقر، الذي ما زال يشكل أكبر تحد تواجهه المعرفة في جميع البلدان. واختتم كلامه قائلا إن أفقر الأفراد في العالم ما زالوا يعانون من الفقر والتفاوت المتزايد والوعود التي لم يجر الوفاء بها. والجهود المتضامنة والمتضافرة في سياق عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر يمكنها تحقيق التنمية والرخاء للجميع.

٥٢ - **السيد صاديكوف** (كازاخستان): قال إن بلده تعطي الأولوية للقضاء على الفقر، ولعمالة المرأة، وتقديم المعونة إلى الأسر الفقيرة، وتنمية المشاريع التجارية الصغيرة

والمتوسطة، والبرامج الاجتماعية الواسعة النطاق. وفي ظل برنامج بلده للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ للحد من الفقر، جرى تخفيض نسبة الفقراء من ٣٤ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ١٦ في المائة عام ٢٠٠٤، وبالتالي تم الوفاء بهدف هام من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد بدأت عام ٢٠٠٥ مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية سيجري إكمالها عام ٢٠٠٧، كما جرى البدء في برنامج إصلاح وتطوير الرعاية الصحية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. وستحدد سياسة الاقتصاد الكلي للبلد معايير نمو الأجور، بعد تعديلها وفقا للتضخم، بحيث تتناسب مع النمو في إنتاجية العمل بغية ضمان انتفاع الأسر المعيشية انتفاعا حقيقيا من التقدم الاقتصادي.

٥٣ - وأضاف أنه فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، تقدم الدولة منحا دراسية للطلبة الـ ٣ ٠٠٠ الأكثر تفوقا من بين طلبة الكليات، وذلك للدراسة في أكبر جامعات العالم. ويزداد وجود المرأة في القوة العاملة، كما تستحدث آليات فعالة لإدماجها بشكل أكبر في الحياة الاجتماعية والسياسية ولزيادة تمثيلها في مستويات صنع القرار، وتشغل المرأة حاليا ٦٠ في المائة من المناصب في القطاع العام، كما يجري إيلاء اهتمام شديد لتقدمها الاقتصادي.

٥٤ - ومضى يقول إنه يجري تعزيز مشروع للائتمان الصغير تشكل نساء الريف ثلثي المنتفعين به وستواصل الحكومة إعطاء الأولوية لتزويد الفقراء بالموارد المالية، بما في ذلك وضع إطار محسن للائتمان الصغير. وقد جرى على نطاق واسع الاعتراف بإسهام التعاونيات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد كانت تلك التعاونيات عاملا أساسيا في تمكين الفقراء، وبخاصة النساء، من التحقيق الكامل لقدراتهم الإنتاجية. ولكازاخستان أيضا مشروع للتأمين الصغير للمجموعات المستضعفة وللقائمين للمرة الأولى بتنظيم المشاريع.

٥٥ - وأوضح أن التنمية الاقتصادية تستدعي رسم سياسات تعالج المصادر المحتملة لعدم الاستقرار والفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء في فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية. وهدف كازاخستان هو التوصل إلى اقتصاد تنافسي في مجتمع يتسم بالانفتاح والديمقراطية والرخاء ويرتكز على سيادة القانون، حيث يمكن لمكونات وتقاليد المجتمع المتعدد القوميات والطوائف أن تتعايش في تآلف.

٥٦ - **السيد بهاغوات سينغ** (مراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية): قال إن زيادة الكوارث الطبيعية والصراعات والأمراض أدت إلى زيادة التأخير في القضاء على الفقر، وطالب المجتمع الدولي بالمزيد من الالتزام. ولا يمكن الحد من الفقر إلا بالمحافظة على النظم البيئية وإدارتها على النحو الواجب. وهناك صلة مباشرة بين سلامة النظم البيئية والأمن الغذائي وتحسين الصحة وبناء الأصول وتخفيض المخاطر وتأمين حياة الفقراء على نحو أفضل. وبالعكس، فتدهور التربة والتصحر والتلوث والتفاوت في الحصول على المياه والنظم البيئية المنتجة تنقص من رفاهية الإنسان.

٥٧ - وأضاف أن الاتحاد الدولي اتخذ مبادرة حفظ الطبيعة من أجل الحد من الفقر، مما أدى إلى تشكيل حلف واسع النطاق من المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لإصلاح خدمات النظام البيئي والمحافظة عليها، وهي الخدمات اللازمة لضمان سبل العيش المستدامة. وتمويل الحد من الفقر والتخطيط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يستلزمان تعميم القضايا المتعلقة بالمياه وتحسين إدارة مصايد السمك والأراضي الزراعية، فضلا عن ضرورة ضمان حقوق الفقراء في الأراضي والموارد.

٥٨ - ومضى يقول إن عدم حصول المرأة على قدم المساواة على كثير من الموارد الرئيسية يعوق إسهامها في

التنمية الاقتصادية؛ والمساواة بين الجنسين أمر حاسم بالنسبة للحد من الفقر والمحافظة على الموارد واستخدامها على نحو مستدام. وقد تبين من البحوث المعنية بالجوانب الجنسانية لاستخدام الموارد الطبيعية أن المرأة تقوم بدور مركزي في أية استراتيجية ناجحة لمكافحة الفقر. ومع ذلك، فرغم أن المرأة تتحمل إلى حد كبير مسؤولية الأمن الغذائي والرعاية الصحية في المنزل، إلا أن فرصتها محدودة في الحصول على التعليم والدخل وبناء رأس المال والأصول. وقد أدرك الاتحاد الدولي منذ أمد طويل عدم الإنصاف بين الجنسين في استخدام الموارد الطبيعية، كما جرى تسليط الضوء عليه في تقرير الأمين العام (A/60/162)، كما أدمج الاتحاد القضية بفعالية في أعماله المتعلقة بحفظ الطبيعة لدعم الفقراء، وسيسهم الاتحاد أيضا في الوفاء بالتزام مؤتمر القمة العالمي بتعزيز الإجراءات الرامية إلى القضاء على التمييز بين الجنسين.

٥٩ - **السيد سالازار – بيندا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن التباين الهيكلي بين الشمال والجنوب جزء لا يتجزأ من الفقر. والأسباب المنهجية للفقر متأصلة في الهيكل المالي الدولي الحالي، كما أن الشرطية الليبرالية الجديدة لذلك الهيكل تجعل من هدف القضاء على الفقر وهما. ويجب أن تنصت المؤسسات المالية الدولية لأصوات البلدان النامية، كما يجب إنشاء نظام تجاري دولي عادل يتسم بالشفافية ويكون محوره التنمية ويرتكز على التكامل، مع إيلاء اهتمام خاص لمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

٦٠ - وأضاف أن الفقر ظاهرة اجتماعية تتضمن جوانب نوعية كثيرة، ويجب أولا فهم أسباب تلك الظاهرة ثم معالجتها. ومكافحة الفقر أمر سياسي بالدرجة الأولى، وحكومة بلده التي ترتكز على الديمقراطية التشاركية تجعل المواطنين ينخرطون في صنع القرار بشأن الخطط والبرامج العامة التي تستهدف ممارسة أولئك المواطنين الحق الأساسي الأول لهم وهو حق التخلص من الفقر. ومضى يقول إن حقوق الإنسان في بلده حقوق سياسية وتشاركية يشكل التمتع بها خطوة لازمة لبناء مجتمع حر وعادل ومنصف.

٦١ - وأوضح أن جهود بلده الرامية إلى تدعيم الإنتاج تتضمن إتاحة الائتمان الصغير، وتقديم الحوافز إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتعزيز إقامة التعاونيات، وبخاصة التعاونيات التي تشكلها النساء، وإحياء الأعمال التجارية غير النشطة، وتوزيع الأراضي، والدعم المالي والتكنولوجي في المناطق الريفية. وفي أعقاب حملات تعليم القراءة والكتابة التي جرى شنها على نطاق وطني واسع، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة (اليونسكو) جمهورية فنزويلا البوليفارية إقليما خاليا من الأمية. ويشمل العنصر التعليمي للبرامج الوطنية مراكز الرعاية النهارية الشاملة، وبناء المدارس، وتعميم جميع مستويات التعليم؛ أما العنصر الصحي الذي دعم نظام الرعاية الطبية الأولية، فهو يحرز تقدما في مجالي الرعاية الطبية والرعاية في المستشفيات على نحو شامل، وقد حقق انخفاضا كبيرا في معدل وفيات الرضع.

٦٢ - واختتم كلامه قائلا إنه لا يوجد نموذج واحد للتنمية، تماما كما لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية. وبلده مقتنع بأن السبب الرئيسي للفقر هو عدم المساواة وهيكل السلطة الذي يسانده سواء داخل الدول أو على الصعيد الدولي. وبالتالي، فالمشكلة الأساسية التي يجب معالجتها ليست مجرد الفقر، بل الثروة أيضا، وتركيزها في أيدي قلة. ويجب أن ينبع النضال ضد الفقر من الفقراء أنفسهم وليس من النخبة أو من السوق.

البند ٥٨ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(أ) **معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث** (A/60/304)

(ب) **كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا** (A/60/328)

٦٣ - **السيد بويسارد** (المدير التنفيذي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)): عرض تقرير الأمين العام عن أنشطة المعهد (A/60/304) قائلا إن عام ٢٠٠٥ كان عاما طيبا من الناحيتين التشغيلية والمالية. وقد زادت أنشطة المعهد زيادة كبيرة، ورغم أنه لم يتخذ أية مبادرات أو يبدأ أية برامج جديدة، فقد جرى تعزيز المجالات التي يمكن أن يسهم فيها إسهاما مفيدا من أجل توفير تدريب أفضل. وزاد عدد المنتفعين عن طريق استخدام التعليم الإلكتروني في عدد متزايد من الدورات الدراسية، ويمكن تقديم دورات دراسية قصيرة على أقراص مضغوطة بشأن بعض جوانب التدريب التي يستحدثها اليونيتار إذا سمحت النواحي المالية بذلك.

٦٤ - وأضاف أن برنامج المعهد يرتكز على دعامتين أساسيتين، الدعامة الأولى، وهي دعامة تشكل حوالي ثلث أنشطة المعهد، تتضمن التدريب على الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وإدارة الشؤون الدولية والدبلوماسية الوقائية، فضلا عن برامج للدبلوماسيين أو أعضاء الوفود المعتمدين لدى الأمم المتحدة، ومجموعة برامج للبعثات الدراسية في القانون الدولي وحل الصراعات، ودورات دراسية عن حفظ السلام تقدم عن طريق المراسلة. أما الدعامة الثانية، وهي دعامة أكبر بكثير وتتضمن بناء القدرات الاجتماعية والاقتصادية؛ والمعهد لا يشكل الذراع التدريبي لكثير من الاتفاقيات البيئية فحسب، بل يدير برامج أصغر تستجيب للاحتياجات الخاصة في التجارة الدولية، والديون الخارجية والإدارة المالية.

٦٥ - ومضى يقول إن الإشارة إلى مواضيع رئيسية أربعة من شأنها أن تصور اتساق أنشطة المعهد مع نتائج الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة التي عقدت مؤخرا. والموضوع الأول هو الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويجري إعداد جميع برامج اليونيتار بتنسيق وثيق مع هيئة أو أكثر من الهيئات التي تقع داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، مما يمكن المعهد من أن يعد كل عام ما يزيد على ١٥٠ من حلقات العمل والحلقات الدراسية والبرامج التي تعود بالنفع على حوالي ١٠ ٠٠٠ مشترك و ١٥ ٠٠٠ من الطلبة الذين يشتركون في الدورات الدراسية بالمراسلة.

٦٦ - وأوضح أن اليونيتار كان أحد الوكلاء الرئيسيين للتدريب من أجل تنفيذ الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالبيئة، وأول هذه الصكوك وأهمها الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ والتصحر والتنوع البيولوجي واتفاقيتي روتردام وبازل.

٦٧ - واستطرد يقول إنه بفضل التمويل من مرفق البيئة العالمية والاتحاد الأوروبي والمانحين الثنائيين، يجري تنفيذ برنامج التدريب الذي يقدمه المعهد بشأن تنفيذ الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بالتعاون الوثيق مع أمانة الاتفاقية وبالتشاور المستمر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتحت إشراف اليونيتار، تأخذ ثلاثة من المراكز المتخصصة ذات الشهرة العالمية في كولومبو وداكار وبريتوريا - بنهج متكامل لتحليل السياسات المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة، يضع فيه كل شريك جزءا من خبرته بشأن قضايا معينة. والهدف الطويل الأمد تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتدريب المدربين وزيادة قدرة البلدان النامية على الإدلاء برأيها في المناقشات الدائرة حول تغير المناخ على الصعيد العالمي.

٦٨ - وأضاف أن اليونيتار يقدم التدريب أيضا في مجال الهيكل الأساسي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات: استحداث صورة وطنية، وبناء القدرات، وصنع القرار بشأن إدارة المخاطر، وبرامج الإدارة الوطنية المتكاملة، وسجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها، والنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. ويجري وضع التدريب بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة ذات

الصلة، كما يجري تمويله عن طريق مرفق البيئة العالمية والمانحين الثنائيين، وبخاصة سويسرا. ويقدم المعهد المساعدة إلى البرامج الوطنية المتكاملة، فيساعد البلدان على التعرف على الفجوات في هياكلها الأساسية وأولوياتها المحددة. وقد انتفعت أكثر من ١٢٠ دولة انتفاعا مباشرا من أنشطة المعهد، كما اعتمد كثير من البلدان الصناعية أساليبه.

٦٩ - وتطرق إلى التسوية السلمية للنزاعات، فقال إنه بالإضافة إلى تقديم برنامج بشأن صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، فإن برنامج تزويد الممثلين الخاصين للأمين العام ومبعوثيه بالمعلومات واستخلاصها منهم يعمل على إيجاد ''ذاكرة مؤسسية'' وتدعيم كفاءة تشغيلية. ويوجد أيضا برنامج عن الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال أثناء الصراع وبعده، كما أن القرص المضغوط يتيح أيضا تعليمات غير مكلفة عن طريق المراسلة بشأن عمليات حفظ السلام.

٧٠ - ومضى يقول إنه بفضل شراكة اليونيتار مع السلطات والأعمال التجارية المحلية والبلدية، تركز المدن والبلديات في جميع أنحاء العالم حاليا على عدد من القضايا الاجتماعية المعينة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويوجد الآن ١٢ مركزا تدريبيا في أربع قارات، وترتبط هذه المراكز باليونيتار وتقدم التدريب بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والرابطات الإقليمية والدولية للمدن والسلطات المحلية. وتتضمن الأنشطة الأخرى إعداد وثيقة، مع موئل الأمم المتحدة، بشأن فرص الحصول على خدمات أساسية، ودراسة مع البنك الدولي بشأن تمويل الهياكل الأساسية للحكومات المحلية، وتسهم الأعمال التجارية الخاصة بخبرات معينة، كما تقدم بعض التمويل إلى حلقات العمل المشتركة بشأن مواضيع مثل إدارة المياه. وقد قام اليونيتار بتنظيم مؤتمر القمة العالمي للمدن والسلطات المحلية بشأن مجتمع المعلومات، وقد عقد هذا المؤتمر مؤخرا للتحضير للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المزمع عقده في تونس.

٧١ - وأضاف أن المعهد شرع في تقديم مجموعة من الحلقات الدراسية، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، لتدريب البرلمانيين على مسؤولياتهم ودورهم في تحقيق التنمية المستدامة وسبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع. وفي السياق الجديد للعلاقات الدولية، ستضطلع السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بدور أكبر في مجتمع يتسم بالعولمة واللامركزية بغية تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

٧٢ - وأوضح أن نجاح المعهد يعود إلى منهجيته الدقيقة ومرونة إجراءاته. والمركز المالي للمعهد مرض بشكل عام، كما يبدو أن المانحين الثنائيين يوافقون على أنشطته المعنية ببناء القدرات، إلا أن مستوى التبرعات الطوعية المقدمة إلى الصندوق العام أقل مما يحتاج إليه اليونيتار لتقديم خدماته التدريبية إلى الممثلين المعتمدين لدى مكاتب مقر الأمم المتحدة، كما أن تلك التبرعات لا تكفي لتوسيع نطاق الخدمات التدريبية بحيث تشمل مدن مضيفة أخرى. واليونيتار هو الهيئة الوحيدة التي تقدم تدريبا بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف وإلقاء البيانات العامة ووضع مشاريع القرارات.

٧٣ - واختتم كلامه قائلا إنه رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها المعهد، فقد عجز عن اكتساب مانحين رئيسيين، حيث أنهم قد يرون - مخطئين - أن خدمات المعهد لا تحظى بالأولوية. وقضية ما إذا كان ينبغي للأمم المتحدة أن تتحمل نفقات إيجار وصيانة المعهد لم يجر حسمها بعد سنوات من النقاش. ورغم أهمية التدريب وبناء القدرات المؤسسية بالنسبة للتنمية المستدامة، فمن المستغرب أن جهاز الأمم المتحدة الوحيد المكرس لتقديم هذه الخدمات هو أيضا الجهاز الوحيد الذي يمول نفسه بنفسه من دون أي دعم مالي من المنظمة.

٧٤ - **السيد سيراتو** (المدير بالنيابة، كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة): عرض تقرير المدير عن أعمال الكلية وأنشطتها ومنجزاتها (A/60/328)، مشيرا إلى أنه في عام ٢٠٠٤، تم تحقيق، بل وتخطي، عتبة الـ ١٠ ٠٠٠ مشترك. وقال إن تدريب أفرقة الأمم المتحدة القطرية يحصل على نصيب الأسد من أعمال الكلية؛ وأن البرنامج يستهدف المنسقين المقيمين وموظفي التنسيق الذين يعملون للمرة الأولى لدى الأمم المتحدة ويعقد معتكفات للتخطيط الاستراتيجي ترمي إلى إجراء عملية التقييم القطري المشترك وإكمال وضع استراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المتوقع أن تساعد الكلية على استكمال ٣٩ ممارسة من ممارسات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٥، مقارنة بأربع ممارسات في عام ٢٠٠٤. ونتيجة لبرنامج التدريب، تولي أفرقة الأمم المتحدة القطرية اهتماما أكبر للأهداف الإنمائية للألفية التي لها الأولوية، كما أن لهذه الأفرقة فعالية أكبر في تخطيط هذه الأهداف وتنفيذها. ويصور ذلك ما يمكن أن تفعله الكلية عندما يتوفر لها التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به، وعندما تسعى إلى تحقيق أهداف جرى الاتفاق عليها مع المشرف على البرنامج.

٧٥ - ومضى يقول إن ثاني أكبر المجالات هو برنامج السلم والأمن، الذي قام بتدريب موظفين من الأمانة العامة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والوكالات المتخصصة، وغيرها. ورغم أن البرنامج لم يحصل على تمويل إلا من ثلاثة مانحين - ألمانيا والمملكة المتحدة والسويد - فقد نظم ٦٤ نشاطا تدريبيا منذ عام ١٩٩٨، ودرب أكثر من ١ ٥٠٠ مشترك. وجرى في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تدريب أكثر من ٢٠٠ موظف. وأضاف أنه وجه الدعوة إلى عدد أكبر من المشاركين لتقديم المزيد من الدعم من أجل استهلال برنامج متعدد السنوات في مجال السلم والأمن. وقال إنه بينما لا يوفر التدريب أو التعليم إجابة لجميع المشاكل، فيمكن أن يساعدا على إعداد قوة عمل مدربة تدريبا حسنا يمكنها أن تقدم حلولا متعددة الأطراف تتسم بوحدة الهدف. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم الكلية في جهودها الرامية إلى تعزيز فعالية رأس المال البشري للمنظومة بأكملها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٦ - **السيد بليك** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشيرا إلى أن اليونيتار قد سجل زيادة كبيرة في عدد مبادرات التدريب التي جرى الاضطلاع بها. وأعرب عن الامتنان الخاص الذي تكنه مجموعة الـ ٧٧ والصين للمعهد لجهوده الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات للإدارة السديدة للمواد الكيميائية والنفايات، فضلا عن دعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في البرامج المتصلة بالتعرض والتكيف والتخفيف، وأشاد كذلك بأعمال اليونيتار في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويعالج العدد المتزايد لبرامج المعهد قضايا ذات أولوية قصوى بالنسبة للبلدان النامية.

٧٧ - وأضاف إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد توصية الأمين العام لليونيتار بأن يواصل توسيع نطاق برامجه المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات، وبأن يتعاون مع المؤسسات المتخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ورحب بالوضع التمويلي المحسن للمعهد، مشيرا مع ذلك إلى أن القدرة المالية على الاستمرار لمدة طويلة ما زالت تشكل مصدرا للقلق. وينبغي للدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن تزيد إسهاماتها في الصندوق العام، مع الأخذ في الحسبان بالتعمير والتنشيط الناجحين للمعهد وبجهوده الرامية إلى الامتثال لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، فضلا عن أهمية التدريب. وحث الدول الأعضاء على السعي إلى إيجاد حل سريع لقضية تكلفة إيجار وصيانة المبنى الذي يشغله اليونيتار. وستدعم مجموعة الـ ٧٧ والصين

أيضا التوصية المتعلقة بنظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال ''التدريب والبحث'' كل سنتين، بدلا من الممارسة الحالية، وهي الاستعراض السنوي.

٧٨ - **السيد أنايدو** (نيجيريا): أعرب عن الدعم الشديد الذي يقدمه وفد بلده إلى اليونيتار، قائلا إن المعهد لا يمكنه تقديم الخدمات التي تطالب بها الدول الأعضاء، بل وتتوقعها في كثير من الأحيان، إذا كانت موارده مستمدة بصفة رئيسية من أرصدة مخصصة عادة ما تصحبها شروط صارمة وتصدر عن قاعدة ضيقة جدا من المانحين. وينبغي معاملة اليونيتار مثله مثل مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي تتمتع بخدمات الإيجار المجاني والصيانة المجانية. وإذا دعت الحاجة، ينبغي تعديل المادة ذات الصلة من النظام الأساسي للمعهد بحيث تسمح بتمويله من الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة.

٧٩ - وأضاف أنه من غير الواضح ما يقصد للبرنامج الوارد في ''الديمقراطية البيئية'' أن يحققه. وينبغي لليونيتار أن يهتم ببرامجه الأساسية التي تعود بأكبر فائدة على أعضائه كلهم، بدلا من تنفيذ برامج ترتكز على مفاهيم مبهمة ومثيرة للجدل. وبالتالي، ينبغي وقف برنامج ''الديمقراطية البيئية'' ومن الغامض بنفس القدر السبب الذي يدعو اليونيتار إلى اختيار البترول بوصفه السلعة الأساسية الوحيدة التي تدر إيرادات هامة للحكومات المركزية. وسأل عما إذا كان اليونيتار سيقوم أيضا بوضع برامج للإدارة العادلة للخدمات والسلع الأساسية في البلدان المتقدمة النمو والنامية، حيث كان هناك قلق بشأن التقاسم المنصف للموارد بوصفه سبيلا لتعزيز السلام العام. ومثل هذه البرامج، التي تقع في المجالين السياسي والاقتصادي، تخرج عن اختصاص اليونيتار، الذي ينبغي أن يقتصر على إدارة موارده المحدودة على نحو أفضل في نطاق برامجه الأساسية بغية كسب ثقة المانحين والمحافظة عليها.

٨٠ - **السيدة كوينتافاللي** (إيطاليا): رحبت بالتدريب الذي تقدمه كلية الموظفين إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وأعربت عن التأييد الشديد لأنشطتها في تدعيم قدرة الموظفين في مجال منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر، وبخاصة في أفريقيا في نطاق إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتجمع سياسة الكلية فيما يتعلق بالتدريب بين الدراية بالتخصصات المعينة للكثير من الأطراف المختلفين، مما يسهم في التماسك على صعيد النظام بأكمله. وأحد المهام الرئيسية للكلية هي تدريب موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وينبغي لهذه المهمة أن تستمر. وفي نفس الوقت، ونظرا لضرورة تعزيز ثقافة إدارة المنظمة، ينبغي إيلاء الانتباه أيضا لتدريب الموظفين في مقار مختلف هيئات الأمم المتحدة. ويمكن للموظفين المتعلمين والمدربين تدريبا حسنا أن يتقدموا بحلول متعددة الأطراف وأكثر فعالية في مجالات التنمية والسلام والأمن الجماعي.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(د) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية (تابع) (A/C.2/60/L.29)

مشروع قرار بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية

٨١ - **السيدة غوردون** (جامايكا): عرضت مشروع القرار A/C.2/60/L.29 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إنه يعتمد اعتمادا كبيرا على الصيغة المتفق عليها لقرار العام الماضي بشأن هذا الموضوع، إلا أنه جرى تحديثه بحيث يأخذ في الحسبان ببدء السريان الوشيك لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأعربت عن أملها في أن يحصل

مشروع القرار على موافقة واسعة النطاق وحثت على اعتماده بتوافق الآراء.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/C.2/60/L.27)

(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (تابع) (A/C.2/60/L.28)

مشروع قرار بشأن الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها

٨٢ - **السيدة غوردون** (جامايكا): عرضت مشروع القرار A/C.2/60/L.27 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إنه يماثل قرار العام الماضي بشأن نفس الموضوع ويسعى إلى الإعراب عن أثر وضراوة العدد المتزايد للكوارث الطبيعية في الأشهر الماضية، فضلا عن عوامل الخطر وقلة المناعة الموجودة في بلدان كثيرة.

٨٣ - وأضافت أنه ينبغي أن يكون نص الفقرة ٣ كما يلي: ''تشدد على أهمية إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، وعلى أولويات العمل التي ينبغي أن تأخذها بعين الاعتبار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، ضمن نهجها الخاصة بالحد من خطر الكوارث، وتنفيذ الإعلان وإطار العمل، حسب الاقتضاء، وفقا لظروفها وقدراتها الخاصة، باعتبار ما للتصدي للآثار الضارة للكوارث الطبيعية من أهمية حاسمة في جهودها الرامية إلى تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية''. وفي الفقرة ٥ (من النص الإنكليزي)، ينبغي أن تنقل كلمة "vulnerable" وتوضع بين كلمتي "those" و "among"، وتحذف عبارة "that are". وأعربت عن أملها في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

مشروع قرار بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ٢٠٠٦-٢٠١٥

٨٤ - **السيدة غوردون** (جامايكا): عرضت مشروع القرار A/C.2/60/L.28 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إنه يماثل القرار الماضي، إلا أنه جرى تحديثه بحيث يأخذ في الاعتبار بكل من تقرير الأمين العام الذي يعزو الفضل للبرنامج العالمي للطاقة الشمسية في الزيادة الكبيرة للوعي العالمي بشأن الدور المتزايد لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في إمدادات الطاقة العالمية، والأفكار الراهنة في هذا المجال. ويطالب مشروع القرار بتمديد البرنامج لمدة ١٠ سنوات. وأعربت عن أملها في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع) (A/C.2/60/L.31)

مشروع قرار بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٨٥ - **السيدة غوردون** (جامايكا): عرضت مشروع القرار A/C.2/60/L.31 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إنه يحاول أن يسلط الضوء على الأحداث الهامة الكثيرة التي وقعت في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك المؤتمر الثاني لقمة الجنوب والدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ونتائج كل منهما، فضلا عن المبادرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وسلطت الضوء بشكل خاص

على الفقرتين ١٦ و ١٧. وأشارت إلى الفقرة ١٥، قائلة إنه ينبغي إضافة عبارة ''المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣'' في نهاية الفقرة بعد ''٢٢٠/٥٨''. وأعربت عن أملها في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا** (A/C.2/60/L.32) (تابع)

مشروع قرار بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا: الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاستعراض العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠

٨٦ - **السيدة غوردون** (جامايكا): عرضت مشروع القرار A/C.2/60/L.32 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إنه يتناول ضرورة التقدم في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، فضلا عن التحضير للاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ المعني بالاستعراض العالمي الشامل لتنفيذ البرنامج، كما يتضح من الفقرات من ٥ إلى ٩. وفي الفقرة ٦ (من النص الإنكليزي)، ينبغي أن تستبدل الكلمة ''for'' بالكلمة ''to''. وأعربت عن أملها في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥